شددوا على حقوق العمال في اجتماع جمعيتهم العمومية غير العادية بحضور عدد من النواب

موظفو «خدمات القطاع النفطي»: نرفض قرار تصفية الشركة ونفوّض «النقابة» باتخاذ الإجراءات التصعيدية بما فيها الإضراب

د.محمد الحويلة ود.حسين قويعان وماضي الهاجري خلال مشاركتهم في الجمعية العمومية

جانب من اجتماع الجمعية العمومية لموظفي شركة خدمات القطاع النفطي

فوضت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي مجلس إدارة النقابة باتخاذ جميع الخطوات القانونية والتصعيدية بما فيها حق الإضراب للتصدي لقرارات مجلس إدارة الشركة الجائرة بتصفية الشركة دون الرجوع للعمال وحفظ حقوقهم المشروعة.

وأوصت الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت مساء امس الأول في مقر اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات وسط حضور حاشد من عمال الشركة ومشاركة عدد من نواب مجلس الأمة أوصت مجلس النقابة بعدم الموافقة على أي عملية تصفية للشركة دون استرداد حقوق وامتيازات العمال التي تم الاتفاق عليها بموجب الاتفاقية التي وقع عليها مجلس إدارة الشركة عقب إضراب عمال الشركة قبل أشهر حيث تم التوقيع على محضر الاتفاقية مع الإدارة السابقة للشركة وتم التصديق عليه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

د.قويعان: قرار حل الشركة يثير الشك خاصة أنها تضم 3 آلاف موظف كويتي

الهاجري: قرار حل الشركة غير مدروس وعلى الحكومة أن تنظر للطبقة الكادحة

الحويلة: الموافقة على تفكيك الشركة مشروط بتحقيق مصالح العاملين فيها

التميمي: هم النواب الأساسي هو عدم سلب حقوق الموظفين

الخنين: إدارة الشركة ستنقل الموظفين إلى شركات نفطية أخرى دون مزايا

العنزي: أناشد رئيس مجلس الوزراء التدخل لحسم الأمور وإنصاف العمال

تخبط حكومي

في البداية أكد النائب في مجلس الأمة د.حسين قويعان ان نواب الأمة وصلوا إلى قبة عبدالله السالم عن طريق الصناديق القائمة على قاعدة الشعبية وجزء منها هم عمال النقابات، مؤكدا وقوف النواب مع مطالب القاعدة الشعبية بشكل مستمر، لافتا إلى أن كل ما يحدث الآن من تخبط يثبت أن البعض معزولون عن القاعدة الشعبية ومطالبها، معربا عن اسفه تجاه التخبط الحاصل بالقطاع النفطي، نتيجة الترهل الحكومي والفساد الذي اصبح يضرب كافة مفاصل الدولة، مشيرا الى ان الأمر الخطير هو انتشار الفساد في شريان هام من شرايين الدولة وهو القطاع النفطي.

وأضاف ان الثروة التي دخلت الكويت خلال الـ 5 سنوات الأخيرة تعادل إنتاج 60 سنة، خاصة أن سعر النفط اليوم وصل إلى 120 دولارا، مشددا على أن هذا الشريان الحيوي كان مفخرة للبلاد، فيما اليوم نرى البعض يحاربون الشباب بوظائفهم في هذا القطاع المهم.

وأكد د.قويعان ان ظروف حل شركة خدمات القطاع النفطي بغياب مجلس الأمة ووزير نفط والحكومة ورئيسها يثير الشك، خاصة ان هذه الشركة تضم 3 آلاف موظف كويتي، مشددا على ان مجلس الأمة سيقف في وجه أي مخططات حكومية لحل هذه الشركة بطريقة غير مدروسة لا يتم خلالها تعويض العمال.

ودعا قويعان عمال الشركة الى التكاتف والوقوف صفا واحدا مع النقابة، كاشفا عن توجيهه أسئلة برلمانية عن ظروف حل هذه الشركة والتغييرات الإدارية التي حصلت فيها مؤخرا.

قرار غير مدروس

من جانبه، وصف النائب ماضي الهاجري قرار حل الشركة بانه قرار غير مدروس، كونه يغلق الباب أمام فرص عمل جديدة لهذا القطاع الحيوي، وأضاف ان الطبقة الكادحة يجب أن تنظر لها الحكومة نظرة خاصة، خاصة لهؤلاء العمال الذين يعانون من كل الظروف المناخية وتعرضهم للمخاطر الكثيرة التي لا يعرفها من هم على الكراسي.

ولفت إلى ان كل الشركات في القطاع النفطي لديها اتفاقيات موجودة في العقود مع النقابة تتضمن مزايا للعاملين، مؤكدا ان مطالب العامل مستحقة، وعلى الحكومة تنفيذها، معربا عن رفضة لسياسة الشركة القائمة على إغلاق باب التفاوض مع النقابة، معلنا عن اجتماع سيعقد الاثنين المقبل مع إدارة الشركة لبحث القضية، مشددا على ان الطبقة الكادحة تستحق ان نقف معها، والكثير من إخواننا النواب الذين لم يحضروا الاجتماع يؤكدون دعمهم لمطالب العمال وتبني هذه القضية وتحقيق المطالب كافة، بإعطاء الدرجة والزيادة وفتح الباب اختياريا للنقل، وهذا ما يؤكد حرص العمال على مصلحة البلاد.

وأشار الى ان العمل النقابي له خيارات كثيرة منها التفاوض، وآخرها الإضرابات، متمنيا ألا تصل النقابة الى هذا الخيار، لافتا الى ان قيادة المؤسسة تعرف كل ما هو مطلوب منها والاتفاقيات الملزمة التي تم الاتفاق عليها مع النقابة وهي مطالب معقولة ومتواضعة.

إضرار بمصلحة العاملين

من جانبه، أكد النائب د.محمد الحويلة ان قرار الشركة قرار غير مدروس ويعرض حقوق العاملين للخطر، وبالتالي يعتبر قررا يضر بالمصلحة العامة للعاملين في هذا القطاع الحيوي، مبينا ان الموافقة على تفكيك الشركة مشروط بتحقيق مصالح العاملين فيها، مؤكدا دعم مجلس الأمة وحرص النواب وتفاعلهم مع كل المطالب المشروعة التي قدمتها النقابة، من خلال الوقوف وقفة جادة وحاسمة أمام من يتخذ القرار بدون دراسة، مشيرا الى ان هذا القرار لن يوفر الاستقرار الوظيفي للعاملين، معلنا تبني هذه المطالب من قبل النواب حتى وان وصل الأمر الى القيادة السياسية في البلاد.

تقليص الشركات النفطية

وأكد النائب عبدالله التميمي أن دعم مطالب العمال واجب على أعضاء مجلس الأمة، مؤكدا عدم الوقوف أمام اي تطوير إداري لأي شركة لكن في حال الحفاظ على حقوق الموظفين، مشيرا الى ان هناك توجها لتقليص عدد الشركات النفطية من 10 شركات الى 4 شركات خلال السنوات المقبلة، موضحا انه في حال تقليص الشركات الى 4 سيكون الخاسر الاكبر هم رؤساء الشركات، لافتا الى ان هم النواب الأساسي هو عدم سلب حقوق الموظفين.

وأضاف: اليوم هو بداية التعاون بين العاملين والنواب، لافتا الى ان الأدوات البرلمانية كثيرة منها الشكاوى ومنها عقد لقاء مع وزير النفط مصطفى الشمالي لاطلاعه على الأمر، مضيفا نحن كنواب ليس لدينا حقوق للتعامل مع رئيس المؤسسة بشكل مباشر، لكن من حقنا الاجتماع مع وزير النفط او تقديم أسئلة برلمانية له بهذا الشأن.

حقوق العمال المشروعة

من جهته، أعلن رئيس نقابة خدمات القطاع النفطي سعد الخنين ان مجلس النقابة تقدم بكتاب الى لجنة الشكاوى والعرائض في مجلس الأمة امس الأول وتم التنسيق مع القانونيين لرفع قضايا مستعجلة بهذا الشأن، لاسيما بعد رفض المؤسسة تصور النقابة في الحل الذي تم طرحه من قبل النقابة والمتضمن منح درجة للموظفين واعطاء 20٪ على الراتب الأساسي، وحرية اختيار التنقل للشركات، وتنفيذ العالق من الاتفاقيات السابقة والتي تتضمن منح العاملين جميع الحقوق والمكتسبات.

وقال انه تم الاجتماع مع إدارة شركة خدمات القطاع النفطي، ولم يتم التوصل الى حلول وسطية ترضي العاملين في الشركة الى الآن، مشيرا إلى ان إدارة الشركة ستنقل الموظفين الى شركات نفطية أخرى دون مزايا ودون منحهم 20٪ على الراتب الأساسي حسب ما كان متعارفا علية في السابق، واصفا طريقة النقل بالمهينة لحقوق العاملين.

وطالب الخنين بضرورة توحيد الصفوف حتى يتم تحقيق جميع مطالبهم المشروعة، وعدم الموافقة على النقل من مكان الى آخر إلا بعد الحصول على كامل الامتيازات المنصوص عليها ضمن الاتفاق بين الشركة والنقابة.

حرية النقل

ومن جهته، أكد نائب رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت فالح العازمي ان شروط تطبيق النقل هي ان يعطى كل ذي حق حقه، ثم تجري مساعي النقل، لافتا إلى ضرورة وجود حرية في حال نقل الموظف الى شركة أخرى، مبينا ان شروط تطبيق النقل هي حقوق خالصة وموقع عليها ضمن اتفاقيات قديمة بين الشركة والنقابة، مطالبا موظفي شركة خدمات القطاع النفطي بالوقوف صفا واحدا بجانب النقابة لتحقيق مطالبهم.

بدوره، شدد أمين سر نقابة خدمات القطاع النفطي محمد الهاجري على أن عمال الشركة هم أصحاب القرار الأول والأخير في هذا الشأن لأنهم المعنيون بالدرجة الأولى بقرار تصفية الشركة، وعلى مجلس إدارة الشركة الاستماع لرأي العمال والأخذ به والتفاوض مع مجلس إدارة النقابة بعد تفويض الجمعية العمومية له بهذا الحشد.

واعتبر الهاجري ان جميع الخيارات مفتوحة أمام عمال الشركة ليحددوا مصيرهم وليس مجلس إدارة الشركة هو المعني بهذا الأمر وحده دون غيره، مشددا على أن تجاهل مطالب العمال والممثل الشرعي لهم وهو مجلس النقابة سيفتح جميع أبواب التأزيم ولن تغلق إلا بالإنصات لهم وتنفيذ مطالبهم.

لسنا الحلقة الأضعف

من جانبه، حذر عضو مجلس إدارة نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي خالد العنزي القيادات في القطاع النفطي من التهاون في إعطاء الموظف حقوقه ومكتسباته، مشيرا إلى أن موظفي شركه الخدمات ليسوا الحلقة الأضعف ولا يمكن أن يقبلوا بالحل بهذه الطريقة من دون أي مميزات أو تصور واضح لحفظ حقوقهم.

وتابع العنزي قائلا: «بعد تفويض النقابة اليوم من الجمعية العمومية باتخاذ خطوات التصعيد بما فيها الإضراب فإنني أحذر من التلاعب بمصير العمال ومستقبلهم وان استمرت الأمور على هذا النحو فإن الإضراب قادم لا محالة».

وناشد العنزي رئيس الوزراء، التدخل لحسم الأمور ووقف هذا التدهور والفساد الإداري الذي تعانيه الشركة وإنصاف العمال بإعطائهم حقوقهم العادلة والمشروعة.

● أسامة أبوالسعود

جانب من المؤتمر الصحافي لأعضاء نقابة العاملين في النقل (قاسم باشا)

تدّخل هيئة الاستثمار أوجد تقارباً بين النقابة والشركة

نقابة العاملين في «النقل»: تعليق الإضراب 3 أشهر بانتظار تحقيق 3 مطالب رئيسية

أكدت نقابة العاملين في شركة النقل العام تعليق الإضراب الذي كان مقررا تنظيمه يوم الأحد المقبل لمدة 3 شهور بعد أن تم عقد اتفاق مكتوب بين شركة النقل العام والنقابة بحضور الهيئة العامة للاستثمار والتي كان لها الفضل الأول في إتمام الاتفاق.

وأعلن رئيس النقابة مشعل العنزي في مؤتمر صحافي أول من أمس عن تعليق الإضراب الذي كان مقررا إقامته في 22 الجاري، لمدة 3 شهور حتى تتحقق وعود وزير المالية وهيئة الاستثمار بتنفيذ مطالب العاملين.

وقال العنزي إنه تم عقد اجتماع بحضور الهيئة العامة للاستثمار ممثلا عنها كل من بدر العجيل وأسامة الفريح، حيث لخصت النقابة المطالب في 3 نقاط رئيسية هي: تعديل هيكل الرواتب وسلم البدلات، وحل مشكلة المجمدين، هؤلاء الذين تم تجميدهم ظلما لأنهم رفضوا التعسف في نقلهم، موضحا بأن النقابة لا تمانع اذا تطلبت مصلحة العمل نقل بعض الموظفين، لكن في ذات الوقت يجب أن يكون النقل على نفس المسمى وبنفس المزايا المالية.

وأضاف أن ثالث نقطة هي حل مشكلة تدني رواتب موظفي الأمن.

وأضاف: تتفاءل خيرا بالمرحلة القادمة بعد الوعود التي حصلت عليها النقابة بحل كل المشاكل وإقرار مطالبنا المستحقة عقب دراستها خلال الأشهر الثلاثة القادمة، مقدما الشكر لجميع موظفي النقل العام على وقفتهم الجادة مع النقابة.

وقال: لولا أحقيتنا في مطالبنا ما وقف معنا موظفو الشركة، لافتا إلى أن إدارة الشركة سعت إلى ترويج معلومات مغلوطة خلال المؤتمرين اللذين تم عقدهما بالشركة، لافتا إلى أن المؤتمرين كان بهما الكثير من المغالطات، ما يعد تضليلا للرأي العام خاصة فيما يخص الكوادر الوطنية التي آثرت إنهاء خدماتها بسبب تردي بيئة العمل وتدني الرواتب. وقال إن مدير شركة النقل أعلن أن هؤلاء المنهي خدماتهم هم أرادوا ذلك بسبب ميزة التقاعد، مبينا أن عدد المستفيدين من هذه الميزة قليلون جدا لم يتعدوا 25 موظفا في حين أن المتقاعدين يقاربون 6 أضعاف هذا الرقم.

وحول تبرير الشركة بأن تسجيل رجال الأمن لدخول وخروج الموظفين كان لحمايتها من السرقة، قال العنزي إن المفارقة العجيبة أن الشركة شهدت حادث سرقة واحدا كان بمشاركة 2 من رجال الأمن، لافتا إلى أنها حالة فردية لا يمكن القياس عليها، وهناك طرق أخرى للحفاظ على ممتلكات الشركة منها وضع كاميرات للمراقبة.

وانتقد خروج مثل هذا الكلام من مسؤول بالشركة بما يحمل من اتهام للموظفين قائلا: نعتذر لزملائنا وزميلاتنا العاملين بالشركة عن هذا اللمز فأنتم «محشومين».

وشدد على أهمية تطوير الشركة خلال المرحلة المقبلة من أجل السعي للمساهمة في حل الأزمة المرورية وبين أن الوقت الحالي يتطلب إنشاء هيئة للنقل العام تقوم بوضع حلول لمشكلة المرور التي أصبحت تعكر صفو المواطنين والمقيمين وتهدر الوقت والمجهود.

وأشار إلى أن النقابة تقدمت بـ11 طلبا إلى إدارة الشركة من أجل إضافة 50 دينارا للموظفين الوافدين وإعادة هيكلة الرواتب.

وأشاد بدور وزير المالية في حل الأزمة بينهم وبين الشركة، وبناء على أوامره تدخلت هيئة الاستثمار وحلت المشكلة بعد أن لمس ممثلاها تدني رواتبنا مقارنة بالجهات الأخرى ووعدا بإعادة هيكلة الرواتب.

وحول الاتفاق السابق باختيار يوم 22 الجاري للإضراب وهو بداية العام الدراسي، قال العنزي لا نريد أن يزايد أحد على وطنيتنا نحن خدمنا الشركة لسنوات ونعلم أنها شركة خدمية لكن كان لا بد من وقفة لإيصال صوتنا للمسؤولين بعد أن عانينا من الظلم، ولم نكن نرغب في لي ذراع أحد، بل كان كل طموحنا الحصول على العدالة الوظيفية ومنحنا المطالب المستحقة، شاكرا وزير المالية على مبادرته بحل المشكلة وهيئة الاستثمار وأعضاء مجلس الأمة وجميع النقابيين والاتحاد الوطني للعمال على وقفتهم مع الحق العمالي.

بدوره قال أمين سر النقابة خالد العازمي لن ننسى بعض المديرين الذين تحدوا المطالب العمالية المستحقة، ووقوفهم بقوة ضدنا مع أنهم هم أول المستفيدين من إقرار تلك المطالب، مثمنا وقفة أبناء الشركة من الموظفين مع نقابتهم.

وتمنى أن تقر جميع مطالبنا بعد دراستها، لكي نسعى خلال المرحلة القادمة إلى تطوير عمل وأداء الشركة.

● أسامة أبوالسعود

البدر بحث تفعيل التعاون مع رئيس بلدية «تيرانا»

بحث سفيرنا لدى جمهورية ألبانيا نجيب البدر مع رئيس بلدية تيرانا لولزيم باشا سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

وأشاد السفير نجيب البدر في بيان لـ «كونا» أمس بدور بلدية تيرانا في تطوير البنى التحتية وتحسين الطرق، مبينا أنه بحث عددا من الأفكار المتعلقة بتحفيز التعاون الاستثماري بين الجانبين.

وبين البدر أنه بحث مع رئيس بلدية تيرانا اتفاقية التعاون المشترك الموقعة مع محافظة الأحمدي بشأن دعم وتنمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وما يتطلبه ذلك من متابعة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في هذا الإطار.

من جانبه اكد رئيس بلدية تيرانا ورئيس الحزب الديموقراطي لولزيم باشا متانة العلاقات التاريخية بين الكويت والبانيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

وأعرب عن شكره للكويت لما تقدمه من دعم لبلاده في عدة مجالات لاسيما مجال النقل والري والصرف منوها بدور صاحب السمو الأمير الذي دعم البانيا بـ 10 ملايين يورو لإعادة تأهيل ميدان«اسكندر بك» ومشروع توسعة البوليفارد في تيرانا.

ورحب رئيس بلدية تيرانا بتواجد المستثمرين الكويتيين في بلاده، مشيرا الى ان بلاده اتخذت عددا من السياسات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي.

مركز الكويت للتوحد يستكمل تجهيزات العام الدراسي بلقاء تنويري وبرنامج تدريبي

جانب من اللقاء

يستقبل مركز الكويت للتوحد العام الدراسي الجديد ببرامج وفعاليات مختلفة، وكعادته نظم لقاء تنويريا لجمع أسر طلبة المركز وذلك للإطلاع والاستفسار حول آلية التعاون فيما بين الأسرة والعاملين بالمركز ، كما نظم المركز برنامجا تدريبيا متنوعا للهيئة التعليمية والإدارية والذي من خلاله قدم أحدث طرق التدريب والتدريس لأبنائنا الطلبة والتدريب على الإسعافات الأولية وكيفية التصرف والإنقاذ ، وتقديم برنامج الإخلاء الوهمي والذي يطبق على مدار العام وبصورة مفاجئة لمزيد من التدريب والممارسة للهيئة التعليمية بالمركز من معلمين وإداريين.

ويأمل المركز أن تكون سنة إنجاز وتميز للجميع.. محققين معا شعارنا الدائم «لنعمل معا من أجل مستقبل أفضل للفئات الخاصة بالكويت وفي كل مكان».

● بشرى شعبان

أكد دعم نقابة «صناعة الكيماويات البترولية» لمطالب «خدمات النفطي»

العجمي: يجب المحافظة على حقوق العاملين في حالة نقلهم

فرحان العجمي

أكد رئيس نقابة عمال شركة صناعة الكيماويات البترولية فرحان العجمي دعمه الكامل لنقابة العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي في مطالبها المستحقة والعادلة لعمالهم دون انتقاص وفيما يصب في مصلحة الجميع منهم دون استثناء والوقوف جانبهم باتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. جاء ذلك بعد الخبر الذي أثير عن نقل تبعية العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي.

وأكد العجمي في الوقت نفسه على ضرورة إشراك ممثلي العمال عند اتخاذ أي إجراءات أو قرارات مصيرية تمس العاملين وحقوقهم، وذلك انطلاقا من مبدأ الشراكة ووحدة الأهداف والتطلعات.

وأوضح أنه من غير المعقول والمقبول ان يتم نقل العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي دون الحفاظ على حقوقهم ، وبالذات صغار العاملين على سلم الدرجات، وبما يمكنهم من المنافسة للحصول على ترقيات تشملهم جميعا ويضمن لهم حق المنافسة ويحقق لهم مبدأ تكافؤ فرص الترقية.

واختتم العجمي تصريحه متأملا بأصحاب القرار من القياديين في القطاع النفطي وواثقا بحرصهم على إنصاف العاملين والمحافظة على عدم ضياع حقوقهم وتمكينهم من بناء مستقبلهم واستقرارهم الوظيفي.